واشنطن ونيودلهي تتفقان على إطار تجاري ثنائي يمهّد لاتفاق شامل

أعلن البيت الأبيض، اليوم السبت، أن الولايات المتحدة والهند توصلتا إلى إطار اتفاق تجاري مؤقت قائم على مبدأ المعاملة بالمثل وتحقيق المنافع المشتركة، يمهّد لإبرام اتفاق شامل مستقبلي.

وأكد بيان مشترك صادر عن واشنطن ونيودلهي، التزام الجانبين بـ:"مواصلة مفاوضات اتفاق التجارة الثنائية"، التي أطلقها الرئيس الأميركي دونالد ترمب ورئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي، في شباط/ فبراير 2025.

وأوضح البيان أن:"الهند ستقوم بإلغاء أو خفض الرسوم الجمركية على جميع السلع الصناعية الأمريكية، إضافة إلى مجموعة واسعة من المنتجات الغذائية والزراعية القادمة من الولايات المتحدة".

وفي المقابل، أشار البيان إلى أن، الولايات المتحدة ستفرض رسومًا جمركية متبادلة بنسبة 18% على بعض السلع الهندية، مع التزامها بإلغاء هذه الرسوم لاحقًا على عدد من السلع الأخرى.

وكما لفت البيان إلى:"الاتفاق على رفع الرسوم الأميركية المفروضة لأسباب تتعلق بالأمن القومي على بعض الطائرات الهندية وقطع غيارها، إلى جانب منح الهند حصصًا جمركية تفضيلية لقطع غيار السيارات".

واتفق الطرفان أيضًا على إزالة العوائق غير الجمركية، لا سيما في قطاعات الأجهزة الطبية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمنتجات الزراعية، وذلك في إطار تعزيز التعاون التجاري بين البلدين.

وأعلن البيت الأبيض، أمس الجمعة، أن الرئيس الأميركي دونالد ترمب، أصدر أمرًا تنفيذيًا يلغي بموجبه ابتداءً من ،اليوم السبت، الرسوم الجمركية الإضافية البالغة 25 بالمئة المفروضة على الواردات الهندية، معلّلا ذلك بـ"توقف نيودلهي عن شراء النفط الروسي"، على حد زعمه.

وورد في نص الأمر الذي أصدره الرئيس الأميركي ،أمس الجمعة:"ابتداء من 7 شباط/ فبراير 2026، لن تخضع السلع القادمة من الهند والمُستوردة إلى الولايات المتحدة لأي رسوم إضافية مُضافة بنسبة 25 بالمئة".

وكشف وزير التجارة الهندي بييوش غويال، أول أمس الخميس، أن:"الهند والولايات المتحدة الأميركية، "قد توقعان بيانًا مشتركًا حول اتفاق تجاري ثنائي خلال الأيام الأربعة أو الخمسة المقبلة"، مشيرًا إلى أن الرسوم الجمركية الأميركية الجديدة على الهند بنسبة 18 بالمئة ستدخل حيّز التنفيذ بعد توقيع البيان المشترك.

وكان ترمب، صرّح ،يوم الاثنين الماضي، أنه:"وافق، بناءً على طلب رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي، على خفض الرسوم الجمركية على الهند إلى 18 بالمئة من نسبة 25 بالمئة السابقة، التي فُرضت بسبب شراء الهند للنفط الروسي".